

المصدر: الغد الأردنية

التاريخ: ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٥

الاستراتيجية السورية بعد تقرير ميليس

2005/10/27

محمد حسين المومني

على غير التوقعات، بالنظر إلى الظروف التي جرى التحقيق في ظلها، جاء تقرير ميليس مفصلاً ومتضمناً إشارات مباشرة، كما أنه كان قاسياً بكل المقاييس، بحيث زاد -ولا شك- من الأرق السوري ومن صعوبة الأيام السياسية التي تعيشها سورية. فتداعيات اغتيال الرئيس رفيق الحريري -التي تضمنت عقوبات وعواقب أولية تمثلت بانسحاب سوري من لبنان، وتوحيد لجزء كبير من المعارضة اللبنانية- يبدو أنها بعيدة عن الانتهاء، وتقرب من مرحلة العقوبات الدولية ضمن مظلة مجلس الأمن.

التقرير، كما فهمه كثيرون، خلص إلى أن سورية مذنبه سياسياً وبشكل مباشر، وأن الجريمة لم تكن لتتم لولا تقاعس أو تشجيع أو تهيئة البنية التحتية لذلك من قبل سورية، على اعتبار أنها كانت متواجدة سياسياً وعسكرياً في لبنان، وتتحكم بخيوط اللعبة الأمنية والسياسية هناك.

التحقيق الدولي لم يذن سورية جنائياً بما يمكن إثباته في قاعة المحكمة، لكنه اعتبر السلوك السوري السياسي والأمني في لبنان محفزاً هاماً لما حدث، وبالتالي فهي مسؤولة عنه. ومن ثم، جاء التقرير كمقدمة لعقوبة أخرى على سورية ضمن سلسلة العقوبات السياسية المترتبة على مسؤوليتها، وهي العقوبات التي بدأت بالانسحاب من لبنان وصولاً إلى احتمالية فرض عقوبات من قبل مجلس الأمن، وبينهما مس المصداقية السورية والتشكيك فيها -وهذا ما فعله تقرير ميليس- بما يعمل على مزيد من التدهور لسمعة سورية الدولية، وخسارتها جزءاً كبيراً من رصيدها العالمي.

فصول تطور تقرير ميليس تزامنت مع سلوك سياسي سوري محبط ومنعزل، اتسم بالتأخر عن إدراك تداعيات الموقف وخطورته، فلزمن طويل، تمسكت سورية بالجانب الجنائي من القصة، وأنها من هذه الناحية ليست مذنبه طالما أنها لم تخطط أو تنفذ عملية الاغتيال، لكنها بذلك جعلت نفسها أسيرة الحسابات الجنائية غير الهامة مقارنة بتلك السياسية أو الجنائية غير المباشرة! وحتى بعد صدور التقرير، ومن خلال ما يقرأ من تصريحات المسؤولين السوريين، يمكن إيجاد قناعة متجذرة بأن كل ما يحدث لسورية ليس لخطأ اقترفته، وإنما هو جزء من مؤامرة دولية عالية المستوى تحاك ضدها، الأمر الذي يعكس عراقية نظرية المؤامرة في التفكير الشرق أوسطي عموماً، وكيفية استخدام هذه النظرية لتبرير الإخفاق الذي لا يوجد من هو معصوم عن الوقوع فيه! فالاعتراف بارتكاب الأخطاء قد يكون، في كثير من الأحيان، هو الخطوة الأسلم التي قد تقود إلى انفراج في الأزمة، أما البقاء في حالة من الخيالية السياسية، حبيسي قناعاتنا ورواياتنا التي تعمق الهوة بينها وبين العالم، فهو أمر غير مفيد وليس من السياسية في شيء.

اغتيال الحريري لا يمكن تبريره بأي حال، وهو خروج خطير على قواعد اللعبة السياسية اللبنانية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية، فالحريري، الذي لم يكن أشد المعارضين للوجود السوري في لبنان غير موقفه قبيل اغتياله، وأوصل قناعاته للأميركيين والفرنسيين في أنه يرغب في استخدام الانتخابات اللبنانية القادمة لبناء جبهة سياسية معارضة للوجود السوري، حافزه الأكبر إلى ذلك ما حدث في العراق ومراحل الإعداد السياسي للحرب عليه، إضافة إلى تنامي المشاعر المعادية للوجود السوري بين صفوف اللبنانيين. وقد ساهم الحريري، تالياً، بالجهود الداعمة التي دفعت مجلس الأمن إلى إصدار القرار رقم 1559، والداعي إلى انسحاب سوري فوري من لبنان. لكن كل هذا السلوك السياسي المناكف لثورية والمهدد لمصالحها كان سياسياً، وضمن قواعد اللعبة وليس خروجاً عليها، ولا يمكن وفق أي ظرف أو اعتبار استخدامه مبرراً لاغتيال الرجل.

الآن، أمام سورية ثلاثة خيارات إستراتيجية. الأول، هو التعايش مع الأزمة دون إحداث تغيير سلوكي سياسي حقيقي، على اعتبار أن شيئاً لن يحدث بالنظر إلى أن المجتمع الدولي لا يملك الإجماع، ولا القدرة التوافقية التنفيذية، على معاقبة سورية، إضافة لانشغاله - خاصة الولايات المتحدة- في العديد من القضايا الأكثر إلحاحاً. أما الخيار الثاني، فهو الدخول في حرب استنزاف سياسية، تستخدم سورية فيها أوراقاً من قبيل سياسات تهديد الاستقرار الإقليمي، أو تغيير النهج السياسي السلوكي كاملاً وبشكل عكسي تماماً، ولعب دور "الرجل الطيب" الموافق وليس المناكف، كما حدث نسبياً في الحالة الليبية مؤخراً. بيد أن الأرجح هو أن الإستراتيجية السورية ستكون ما بين الخيارين الأول والثاني، وبشكل يبدو أكثر انسجاماً مع التاريخ السلوكي السياسي السوري الذي ليس من اليسير فهم حساباته والإلمام بتداعياتها.

أوراق سورية في المرحلة القادمة هي سياستها الحدودية مع العراق، وعلاقتها مع حزب الله وإيران، وإستراتيجيتها اتجاه عملية السلام واحتضانها لمنظمات غير سورية (فلسطينية) متهمه ومطلوبة سياسياً على هذا الصعيد (التسوية مع إسرائيل). وإيا كانت المهارة السورية في لعب هذه الأوراق، فإن ذلك لن يعفيها من الاستحقاقات السياسية المترتبة على سياستها في لبنان، والتي يبدو أنها ستظهر بشكل إحداث تحول إستراتيجي في خط سورية السياسي العام.

أستاذ العلوم السياسية-جامعة اليرموك